





اقتصاديون وباحثون لـ «الميثاق»:

إنقاذالبلدمرهون بإقالة الحكومة

اعتبر عدد من الباحتين والاقتصاديين ان توجيه الاي الجبرب سير عن المالية وكذا القضاء على الازدواج الوظيفي الأسبوع الفائت للمجلس الاقتصادي الأعلى، برفع نسبة الإيرادات من الضرائب والجمارك وكذا القضاء على الازدواج الوظيفي الأسبوع الفائت المالية مالعجة الماضح للحكومة التي لم اعتبر عدد من الباحثين والاقتصاديين أن توجيه الأخ/ عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية، للحكومة خلال ترؤســه وغيرها توجيه حكيم، لكنه قد لا يأتي بنتائج إيجابية في ظل وجود هذه السياسة المالية والعجز الواضح للحكومة التي لم تستطع القيام بأي خطوات إيجابية خلال الثلاث السنوات الماضية .

وقالوا فى أحاديث لـ«الميثاق» أن نســبة العجز الكبير فى موازنة الدولة يقابله نســبة كبيرة وغير مســبوقة فى حجم الفســاد الذي ينخر في اغلب أجهزة الدولة ومؤسساتها التي خضعت الكثيرة منها للأخونة ولسياسات فاشلة واستحواذ على الوظيفة العامة دون أي إعتبار للكفاءة ..

استطلاع/ عبدالكريم المدي

العديد من مؤسسات الدولة

أما الباحثة اليمنية المقيمة في الولايات المتحدة الاميركية/ هويدا الحيمي فقالت: اعتقد أنَّ الحلول التي وجه بها الرئيس عبدربه منصوّر هادي لإنقاذ البلد من كارثة اقتصادية- لا سمح الله - لن تنحح، لأن الحُكومة فاشلة وليست قادرة على التعاط مع الأوضاع لأن الخزينة فاضية و(الإُخوان المسلمين) قضواً

والسؤال الذي نريد له إحاية هو: كيف سيقومون يرفع إيرادات الضرائب والحمارك من الشعب المنتوف ريشه فيما أكثر وزارة يتفشى فيها الفساد وزارة المالية، (الجمارك والضرائب) وقطاعات الوزارة الأخرى.. ما فيش أي حاجة تعمل لأجل الشعب ولمصلحة البلد..؟!

البلاد لكنا أغنى شعب في العالم من السياحة فقط ، فبلادنا من الجنوب الى الشمال، ومن الشرق إلى الغرب ، عبارة عن متحف تاريخي وتراثي وطبيعي ، كلها تراث ومناظر - وهذه المقومات - والله - لا تجدها في باريس ولا سان فرانسيسكو..

وعندنا يجرى توقيع اتفاقيات مع شركات محلية ودولية غير قانونية تحت مبررات سخيفة مثل: تغطية العجز وسد رمق المواطن هذا التفاف على البلاد والعباد وتلاعب بثروات

إن مشكلة اليمن الحقيقية هي في وجود رموز الفساد التي تتحكم بالعديد من مؤسسات الدولة وثرواتها .. هؤلاء فاشلون وكذابون.. ومصيبة البلد بهم كبيرة ومشوار تنظيفهم قد

ونقلت صحيفة "الأمناء" عن المصادر ذاتها

القول إن سميع أصر على أن تتم مناقصة بيع

الخردة وتوريد قيمتها مركزيأ عبر وزارة

الكهرباء بصنعاء، رافضاً أن يتم بيعها عبر

سميع يسعى للاستحواذ على مئات

المشكلة تحكم رموز الفساد في

وأضافت: نعرف حميعاً أنه لوكان لدينا حكومة تهتم بمصلحة

هل تصدق أن مدينة "سان فرانسيسكو" يبلغ دخلها السنوى من السياحة 90 بليون دولار .. وهي مدينة صغيرة.. وجوها وخريطتها مثل صنعاء، ولكن الفرق بيننا وبينهم أنهم أناس مخلصون ومحبون لوطنهم يبنون ويخططون ويشيدون شوارع ومنتزهات ومبانى لا يصدق المرء أنها من صنع البشر..

القضاء على الازدواج الوظيفي لايعالج المشكلة الأستاذ / محمد عوض سعيد- نائب واضاف: فمن أين تأتى الضرائب والتنمية والأعمال رئيس الاتحاد التعاوني الزراعي قال:

اساس الحل يبدأ بمعالجة وضع الحكومة ذاتـهـا.. ولعـل بـدايـة الـحـل تتمثل بإيجاد حكومة ورئيس حكومة يلمس الناس أداءهم وحضورهم وحرصهم على مصلحة البلد.. بكفاءة وسرع أداء.. والقيام بالتدخلات المطلوبة وبمسؤولية حقيقية ، ويكونون عند مستوى التحديات الراهنة التي تواجه



أ/ محمد عوض سعيد

بإنتاج صالح.

أما تلك المعالجات المشار اليها بموضوع الازدواج الوظيفي فهدا أمر،

لايصل إلى معالحة عمق المشكلة كما هو موضوع

المطالبة برفع ايرادات الضرائب فالأمر ليس مجرد

حل إدارى غير مرتبط بغيره أبدأ...

وضرب خطوط الكهرباء وانابيب النفط والغاز التى تعدّ الحكومة..

انتشاد أعمال التقطعات

معطلة لعدم توافر المشتقات

النفطية وعدم توافر قطع

الغيار لتشغيل محطات

توليد الطاقة.. إلى جانب

المصدر الاساس للايرادات.. وغيرها من الاختلالات

الأساسية التي لم تتصدّ لها أستطيع القول: إن الخلل الرئيسي هو فساد الحكومة ووضعها الهلامى، فالآلة السّيئة لاتأتى



وتحدث الخبير الاقتصادي في التنمية الاجتماعية والمحلية- الأستاذ/ محمد علوى قائلاً: الأخ/ عبدربه منصور هادي - رئيس الجمهورية استشعر الخطر الذى يحدق بالبلد في الجانب الاقتصادي شبه المنهار .. ونظرأ لحرصه الشديد على تلافيه والخروج بالوطن من مآلاته اجتمع بالمجلس الاقتصادي الأعلى، وحدّد لهم خطوطاً واضحة لانقاذ الموازنة -الكارثة- من السقوط في مثلث برمودا، لكن السؤال هو: هل هذه الحكومة جديرة بالقيام بأي خطوات إيجابية تنقذ ما يمكن إنقاذه؟.. سيما ووزارة المالية فيها تفتقد للحس الوطنى أولاً .. وللرؤية الاقتصادية العلمية والواقعية ثَانياً.. وللإرادة والإدارة ثالثاً، بحكم أنها لا تعمل وفق رؤية ودراسة وبرامج ومشروع اقتصادي بقدرما أنها حكومة تعمل وفق توجيهات أصحاب مصالح ونافذين



ومؤدلجين هم أقرب لشغل المافيات والعصابات التى تضرب فى العمق قيم المجتمعات والقوانين واقتصاديات الدول..

في الحقيقة أستطيع القول: إن المحددات التي طرحها الأخ الرئيس على طاولة الحكومة ووحَّهما بها .. ومنها رفع مستوى الإبرادات الحَّمركية والضربيية والرسوم والقضاء على الازدواج الوظيفي وكذلك الفساد ، هذه حلول ومحددات ممتازة جداً، خاصة إذاما عرفنا إن اقتصاديات معظم دول العالم قائمة على الضرائب والجمارك ورفع نسبة الإيرادات، لكن أنا على المستوى الشخصي أشك في مقدرة الحكومة ووزارة المالية في التقاط توجيه الرئيس والاستفادة من هذه الحلول الّتي هي بمثابة الإنقاذ للموازنة العّامة للدولة من

واختتم حديثه قائلاً: أعتقد أن الحل الأسرع والانجع هو إقالة هذه الحكومة وتشكيل حكومة كفاءات وإعادة الثقة باليمن وحكومته لدى المجتمع الدولي والمانحين وأصحاب رؤوس الأموال والمستثمرين وتحسن بيئة الاستثمارات ومحاربة الفساد المريع الذي استشرى في الحكومة ومؤسساتها.

حكومة فاشلة ولا ننتظر منها شيئاً



صادق النبهاني

تحدث الباحث فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية- صادق النبهاني قائلاً: في ظل حكومة الوفاق أشك في تحقيق أي نتائج عملية وتوجيهات الأخ رئيس الجمهورية، صحيح إنها هامة في مجال محاربة الفساد ورفع الإيرادات، لكنها ستصطدم بالفساد الذی شرّع له ومورس ویمارس بشکل عملى ومفضوح منذو العام 2011م..لهذا ففي ظني إن أى تعويل على اخراج البلد من ازماته الاقتصادية على يد هذه الحكومة كلام عدمى، ولن يكون له أي أثر، حسب رؤية الاقتصاديين وشروطهم العلمية... وعلينا أن لا ننسى بأن هناك من رعى الفساد وعززه وعمل على تشجيعه كمكافأة لعناصر حزبية مؤدلجة ومليشيات وغيره ذلك..

وبرلمان يمتلك الصلاحيات الحقيقية للمساءلة والمحاسبة ووزير مالية محايد ومتخصص وليس متحزباً بشكل فاضح، وتحسن الأداء سيما في المؤسسات الإيرادية.. لقد جاء توجيه الرئيس للحكومة بتبنَّى مجموعة من السياسات العاجلة والضرورية من أجل إنقاذ

الاقتصاد الوطنى والموازنة التى تعانى من عجز

وأضاف: نحن نعلم أن أي خطوة اقتصادية عملية ا

علمية يجب أن تتوافر لها المعايير والشروط

اللازمة لها ومنها .. تشجيع مناخ الاستثمارات

لرأس المال الوطني والخارجي وتوفير الأمن وإيجاد

قضاء عادل وتشريعات تطبق على أرض الواقع

شدىد.. في حد ذاته خطوة حيدة، لكنها قد لاتحد الرغبة التي تعمل على تطبيقها على أرض الواقع لأن هناك من المعوقات وأسباب الفشل التي عنونت أداء بعض أعضاء هذه الحكومة ما يكفى لصرف نظرنا وأمالنا عن إنتظار أي نتائج إيجابية تأتى منها . . فالمنطق يقول: ماذا تنتظر من حكومة لا تفقه أبجديات الرؤية والعمل الاقتصادي والنزاهة؟- أيضاً- ماذا تنتظر من حكومة تخاصمت مع الجميع وفقدت ثقة الجميع، واستعدت الجميع خارجياً وداخلياً.. اضف إلى ذلك أن المانحين الإقليميين والدوليين لم يعد أحدّ منهم يثق بهذه الحكومة أبدأ..

الملايين من عائدات بيع الخردة! الاخوان واولاد الاحمر بمنازلهم ومحلاتهم التجارية ومصادر رزقهم. ذكرت مصادر موثوقة أن وزير الكهرباء صالح إدارة المحطة ومؤسسة الكهرباء بعدن. سميع يسعى للاستحواذ على مئات الملايين ويشكو القائمون على محطة الحسوة من من عائدات بيع خردة متراكمة منذ سنوات في نقص كبير في قطع الغيار وتراجع إنتاجها محطة الحسوة الكهروحرارية لتوليد الكهرباء

من الطاقة إلى حدودها القصوى، فيما ترفض الوزارة تزويدها بقطع غيار،أو السماح لادارة وطالبوا امانة العاصمة باستكمال عملية الحصر لما تبقى من مبانى ومنشآت متضررة المحطة ببيع الخردة المتراكمة منذ عقود، بعد أن منعوا لجانها العام الماضي.. والاستفادة من قيمتها في شراء قطع غيار

حكومة الوفاق وأمانة العاصمة لمعاناتهم وآثار الخراب والدمار الذي سببته مليشيات ونظم المئات من سكان منطقة الحصبة امس الاول وقفة احتجاجية طالبوا فيها الحكومة وامانة العاصمة بالالتفات الى معاناتهم واوضاعهم الانسانية والاقتصادية المتردية منذاكثر من عامين بعد اقتحام مليشيات اولاد الاحمر لمنازلهم وعمليات النهب والسلب التي تعرضوا لها ورصدتها مختلف المنظمات الحقوقية.

واكد الأهالي انهم مستمرون في احتجاجاتهم حتى يتم تلبية مطالبهم، وهو التعويض اللازم والعادل..



سكان الحصبة يطالبون بتعويضاتهم < صعد أهالي منطقة الحصبة بأمانة العاصمة من احتجاجاتهم تجاه صمت وتجاهل